منظمة العفو الدولية

June 1996

يونيو/حزيران ١٩٩٦ ـ المجلد ٣٦ ـ العدد السادس

النشرة الإخبارية

إسرائيل والأراضي المحتلة بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية

الأخطار تحدق بالمدنيين مع تصاعد موجة العنف

© Associated Press

حطام إحدى الحافلات التي دُمرت في انفجار انتحاري وقع بالقدس في ٣ مارس/آذار ١٩٩٦ .

أسفرت موجة العنف السياسي الجديدة، التي بدأت في فبراير/شباط ١٩٩٦ واستهدفت المدنيين أساساً، عن تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة ولبنان. ففي فبراير/شباط ومارس/آذار ١٩٩٦، وقعت أربع عمليات تفجير انتحارية نفّذتها جماعات إسلامية تعارض عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ حيث انفجرت عبوتان ناسفتان في حافلتين بالقدس، وعبوة في سوق تجاري مزدحم في تل أبيب، وأخرى في محطة لانتظار الحافلات بالقرب من عسقلان، مما أسفر عن مصرع ٦٣ شخصاً بما في ذلك منفذو العمليات الانتحارية؛ وكان من بين القتلى ٤٥ مدنياً.

وفي الوقت نفسه، أدت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية رداً على هذه التفجيرات إلى تدهور كبير في وضع حقوق الإنسان المتأزم أصلاً في المنطقة، حيث اعتقلت إسرائيل ما يقرب من ٣٠٠ شخص، بينما اعتقلت السلطة الفلسطينية نحو ٧٠٠ شخص. كما وردت أنباء عن تعذيب المعتقلين في كلا الجانبين؛ والجدير بالذكر أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي دأب منذ عهد بعيد على تعذيب المعتقلين المشتبه في تأييدهم للجماعات الفلسطينية المعارضة. فعلى سبيل المثال، ورد أن معتقلاً من الخليل، يُدعى عدنان يونس عبد المجيد أبو طبانة، قد احتُجز في أوضاع مؤلمة وحُرم من النوم طيلة ٦٤ ساعة، كما تعرض مرتين للهز العنيف، وهُدِّد بأنه سوف يُهز ثانية حتى يلقى حتفه، أو سيخرج من السجن مشلولاً على كرسي متحرك.

ومن ناحية أخرى، مابرحت تتواتر الأنباء عن لجوء جهاز الأمن التابع للسلطة الفلسطينية إلى ممارسة التعذيب. وكان من بين الضحايا الطالب أديب زيادة، الذي أُلقي القبض عليه في رام الله في ٨ مارس/آذار ١٩٩٦، ثم احتُجز في أريحا؛ وزُعم أن من قاموا بالتحقيق معه ضربوه بعصا، وجلدوه، وركلوه، وحُرموه من النوم.

والجدير بالذكر أن جميع الذين اعتقلتهم السلطة الفلسطينية تقريباً احتُجزوا بدون أي إجراء قانوني، ولم تُوجه إليهم تهم إلا فيما ندر، كما حُرموا في بعض الأحيان من الاتصال بالمحامين؛ ولم يُقدم للمحاكمة إلا معتقل واحد، على حد علم منظمة العفو الدولية، وقد صدر ضده حكم بعد محاكمة فادحة الجور عُقدت ليلاً أمام محكمة أمن الدولة.

وفي أعقاب عمليات التفجير، تزايد عدد الأشخاص الذين تحتجزهم إسرائيل قيد الاعتقال الإداري؛ وكان من بينهم أفراد من عائلات منفذي العمليات الانتحارية، والذين احتُجزوا على ما يبدو دونما سبب سوى صلاتهم العائلية. كما دُمرت ثمانية منازل على الأقل تسكنها عائلات منفذي العمليات الانتحارية أو من زُعم أنهم جندوهم، بينما أُغلقت منازل أخرى، وذلك على سبيل العقاب الجماعي.

وفي جنوب لبنان، تصاعد الصراع بين إسرائيل و«حزب الله» تصاعداً كبيراً؛ ففي أعقاب مصرع صبي في انفجار وقع بجنوب لبنان، واتُّهمت إسرائيل بتدبيره بينما نفت هي ذلك، أطلقت قوات «حزب الله» صواريخ الكاتيوشا على المدن الواقعة شمالي إسرائيل. وبعد ثلاثة أيام، شنت إسرائيل هجوماً واسعاً على أهداف في لبنان، مما دفع نحو ٤٠٠ ألف شخص إلى الفرار من ديارهم في جنوب لبنان، بينما واصل «حزب الله» هجماته على شمال إسرائيل. وفي نهاية إبريل/نيسان، توصل الطرفان إلى وقف لإطلاق النار، بعدما لقي ما لا يقل عن ١٧٠ مدنياً لبنانياً مصرعهم وأُصيب نحو ٣٥٠ آخرين. وكان من بين القتلى سيدتان وأربعة أطفال لقوا حتفهم في هجوم إسرائيلي على سيارة إسعاف بالقرب من مدينة صور بجنوب لبنان في ١٣ إبريل/نيسان ١٩٩٦، بالإضافة إلى ما يُقدَّر بنحو ١٠٠ مدني قُتلوا عندما قامت إسرائيل بقصف معسكر لكتيبة من فيجي تابعة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قانا بجنوب لبنان، في ١٨ إبريل/نيسان ١٩٩٦ . وفي الوقت نفسه، أسفرت الهجمات التي شنتها قوات «حزب الله» في إبريل/نيسان عن إصابة حوالي ٤٠ مدنياً إسرائيلياً، بالإضافة إلى فرار الآلاف من منازلهم في شمال إسرائيل. وذكرت الأنباء أن حوالي ١٥ من أفراد «حزب الله» قد لقوا مصرعهم منذ بدء الهجوم الإسرائيلي، الذي أُطلق عليه اسم «عناقيد الغضب»، في حين لم يُقتل أي من الجنود الإسرائيليين، حسبما ورد.

هذا، وقد أعرب أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم عن قلقهم إزاء تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، وذلك في مناشدات وجهوها إلى الحكومة الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية، و«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، و«حزب الله». وأدانت منظمة العفو الدولية بقوة على وجه الخصوص، عمليات قتل المدنيين بصورة متعمدة وعشوائية، ودعت إلى وقفها فوراً. كما أوفدت منظمة العفو الدولية، في إبريل/نيسان ومايو/أيار، بعثة لتقصي الحقائق زارت كلاً من إسرائيل ولبنان بغرض مواصلة حملة المنظمة الرامية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

©Press Association

احد رجال الإنقاذ العاملين في الصليب الأحمر اللبناني يركض بحثاً عن ملجأ، إثر إصابة إحدى السيارات بصاروخ اطلقته القوات الإسرائيلية على بلدة النبطية بجنوب لبنان، في ١٧ إبريل/نيسان ١٩٩٦ .

في هذا العدد

الأخبار ٢

إندونيسيا: تُوفي سجين الرأي توماس واينغاي في أحد سجون جاكرتا، حيث كان ينفذ حكم الحبس الصادر ضده

تحت الأضواء ٣

الاتحاد الروسي: لاتزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مستمرة، بينما تسعى السلطات إلى تقديم دعاية براقة بغرض إقناع المجتمع الدولي بعكس ذلك.

مناشدات عالمية ٧

إيران

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

فيتنام

وفاة أحد سجناء الرأي في الحجز

أخبار قصيرة

تُوفي سجين الرأي توماس واينغاي، في ١٢ مارس/آذار ١٩٩٦، في سجن كيبينانغ بالعاصمة جاكرتا، حيث كان ينفذ حكم السجن الصادر ضده، ويُعتقد أنه تُوفي من جراء سرطان في المعدة. وكان توماس، البالغ من العمر ٥٩ عاماً، قد أمضى السنوات الثماني الأخيرة من حياته خلف قضبان السجن، وكانت جريمته الوحيدة هي إعرابه بطريقة سلمية عن اعتقاده بضرورة استقلال إقليم إريان جايا الإندونيسي، والذي ينحدر منه.

والجدير بالذكر أنه أُلقي القبض على توماس واينغاي مع ٦٠ شخصاً آخر، من بينهم زوجته تيروكو، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، أثناء احتفال سلمي برفع العلم، أُقيم في مدينة جايابورا عاصمة إقليم إريان جايا، تعبيراً عن إعلان الإقليم دولة مستقلة باسم «ميلانيسيا الغربية». وفي سبتمبر/أيلول ١٩٨٩، حُكم على توماس بالسجن لمدة ٢٠ عاماً، بعدما وُجه إليه اتهام بموجب قانون «مناهضة التخريب» المعمول به في إندونيسيا، والذي يتسم بصياغاته الفضفاضة. أما زوجته تيروكو، التي اتُّهمت بحياكة علم «ميلانيسيا الغربية»، فقد أمضت خمس سنوات في السجن ثم أُطلق سراحها في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ .

وكانت منظمة العفو الدولية قد استفسرت عن صحة توماس واينغاي، وتلقت رداً من أحد مسؤولي سجن كيبيانغ، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، قال فيه إن صحة توماس «جيدة بما فيه الكفاية». ولم تمض خمسة شهور حتى تُوفي توماس وهو في طريقه إلى المستشفى. وذكرت الأنباء أنه لم يتلق أي علاج طبي بعد أن رفض نقله إلى أحدى المستشفيات العسكرية.

وقد نُقل جثمان توماس إلى إريان جايا لدفنه، في ١٨ مارس/آذار. وعند وصوله منعت قوات الأمن جماهير المشيعين من إلقاء النظرة الأخيرة على الجثمان، مما دفعهم إلى القيام بأعمال شغب في بلدة أبيبورا بالقرب من جايوبورا، قُتل خلالها ثلاثة أشخاص على الأقل، من بينهم شرطي، كما أُلقي القبض على أكثر من ١٠٠ شخص. وقد أُطلق سراح معظمهم بعد استجوابهم، بينما كان لايزال هناك ٣٩ شخصاً رهن الاعتقال، في منتصف مايو/أيار، لضلوعهم في أعمال الشغب.

◆ أصبحت منطقة **الأمريكيتين** أول منطقة في العالم تعتمد اتفاقية ملزمة قانوناً ترمي إلى منع واستئصال ظاهرة «الإخفاء». ففي مارس/آذار من العام الجاري، بدأ سريان مفعول «اتفاقية الدول الأمريكية بشأن الإخفاء القسري للأشخاص». والمعروف أن حوادث «الإخفاء» منتشرة في منطقة الأمريكيتين، حيث تبنت منظمة العفو الدولية وحدها خلال عام ١٩٩٥ ما يزيد عن ٢٠٠ حالة من حالات «الإخفاء». وتدعو المنظمة جميع الدول الأعضاء في «منظمة الدول الأمريكية» إلى الإسراع بالتوقيع على تلك الاتفاقية.

◆ تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من احتمال تنفيذ أول حكم بالإعدام في **الفلبين** في وقت لاحق من العام الجاري، بعد توقف دام ٢٠ عاماً. حيث تم التوقيع في مارس/آذار ١٩٩٦ على قانون جديد يجيز إعدام السجناء المحكوم عليهم بالإعدام عن طريق حقنهم بمادة سامة. وكان قد أُعيد فرض عقوبة الإعدام في الفلبين في عام ١٩٩٣، رداً على تزايد معدلات الجريمة. ومنذ ذلك الحين، صدرت أحكام بالإعدام على ما يزيد عن ١٥٠ سجيناً.

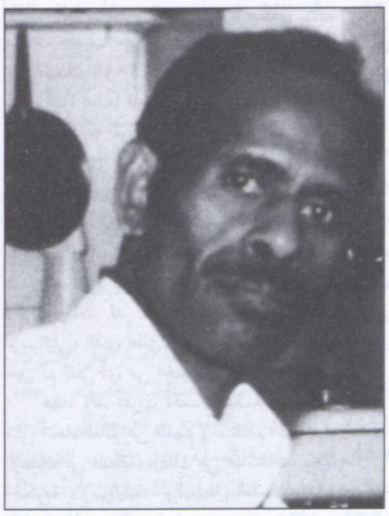

إلى اليمين، صورة توماس واينغاي عندما كان يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى اليسار، صورته عقب إدانته في عام ١٩٨٩ .

أحكام بالسجن ضد منتقدي الحكومة بموجب قانون جديد

صدرت أحكام بالسجن على عشرات من منتقدي الحكومة في ساحل العاج، بمقتضى قانون صدر في عام ١٩٩٢ ولكنه لم يُطبق من قبل. وينص القانون على أن كل من يتزعم تجمهراً أو يدعو إليه يصبح مسؤولاً عن أي عنف يحدث بعد ذلك، بغض النظر عما إذا كان هو نفسه مسؤولاً بصفة شخصية عن ارتكاب العنف أو التحريض عليه.

وقد استُخدم هذا القانون لمواجهة الاضطرابات السياسية المتفاقمة التي شهدتها البلاد عشية الانتخابات الرئاسية، التي أُجريت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، وأسفرت عن عودة الرئيس هنري كونان بيديه إلى تولي مقاليد الحكم، بينما قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية، لرفضها شرطاً يقضي بضرورة أن يكون أي مرشح للرئاسة مقيماً في البلاد خلال السنوات الخمس السابقة على الانتخابات، وأن يكون أبواه من مواطني ساحل العاج. وقد شاع على نطاق واسع اعتقاد بأن هذا القانون أُعد خصيصا لمنع رئيس الوزراء السابق ألاسانيه أواتارا من الترشيح لمنصب الرئاسة.

وعلى الرغم من قرار الحكومة بحظر أية مظاهرات، شهدت البلاد في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ مظاهرات معارضة خلال الأسابيع السابقة على الانتخابات، لقي خلالها ما لا يقل عن ١٠ أشخاص مصرعهم برصاص قوات الأمن، بينما أُصيب كثيرون آخرون. كما أُلقي القبض على مئات الأشخاص إثر لجوء عدة مظاهرات إلى ارتكاب أحداث عنف، أسفرت عن تدمير بعض الممتلكات.

ولايزال أكثر من ٢٠٠ شخص، ممن وُجهت إليهم اتهامات بموجب القانون الجديد، معتقلين في انتظار محاكمتهم، رغم مرور عدة أشهر على اعتقالهم. ويُحتمل أن يكون بعض الذين صدرت ضدهم أحكام، أو الذين ينتظرون المحاكمة، في عداد سجناء الرأي. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، على سبيل المثال، صدر حكم السجن لمدة عام على تسعة أشخاص قُبض عليهم في أبيدجان خلال مظاهرة تحولت إلى العنف. وجاء قرار المحكمة بالرغم من إقرار الادعاء بعدم وجود دليل على ضلوع أي من هؤلاء المتهمين شخصياً في ارتكاب أعمال عنف. وقد أُطلق سراح ستة منهم لدى استئناف الحكم في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، بينما لايزال الثلاثة الآخرون في السجن.

هذا، وتدعو منظمة العفو الدولية إلى الإفراج عن جميع سجناء الرأي، وإلى إجراء محاكمة عادلة على وجه السرعة لأولئك الذين تُوجه إليهم تهم جنائية معترف بها.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

الاتحاد الفيدرالي الروسي

© Heidi Brander

بعض الأقارب يبحثون عن جثث ذويهم الذين لقوا حتفهم في إطار الصراع المسلح في جمهورية الشيشان؛ لقد أسفرت الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الروسية عن مصرع الآلاف من المدنيين.

نقض الوعود وإزهاق الأرواح

لايزال الاتحاد الفيدرالي الروسي من البلدان التي تشهد انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، سواء في وقت السلم أم أثناء الصراع المسلح في جمهورية الشيشان التي أعلنت استقلالها. ولقد أصبح الاتحاد الروسي عضواً في مجلس أوروبا في فبراير/شباط ١٩٩٦، وبدت الحكومة منهمكة في حملة دبلوماسية كبيرة وفي أنشطة العلاقات العامة المكثفة عساها أن تقنع المجتمع الدولي أن سجلها في مجال حقوق الإنسان صار أفضل من ذي قبل. ولكن شتان بين الواقع وما تدعيه الحكومة؛ فما زالت صنوف التعذيب وسوء المعاملة مستمرة في السجون ومراكز الشرطة والقوات المسلحة في وقت السلم؛ ولا تزال الظروف السائدة في السجون غير إنسانية؛ ولا يزال سجناء الرأي رهن الاعتقال؛ ولا يزال اللاجئون وطالبو اللجوء والمشردون داخل البلد لا يحظون بالحماية الكافية؛ ولا يزال هناك سجناء يواجهون عقوبة الإعدام.

كما أن غياب القوانين والتشريعات اللازمة يحول في كثير من الأحيان دون تنفيذ أحكام الدستور التي تكفل حقوق المواطن الروسي؛ فليس هناك مثلاً قانون يتيح خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية، مما يجعل أي معترض على أداء الخدمة العسكرية بدافع من ضميره عرضةً لأن يزج به في السجن.

وعلى الرغم من أن الدستور ينص على إنشاء منصب موظف للمظالم يعنى بحقوق الإنسان، وأن مجلس النواب قام بتعيين سجين الرأي السابق سرغي كوفاليوف في هذا المنصب في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، فإن هذا المجلس لم يمض قانوناً يحدد وضع هذا المنصب وصلاحيات شاغله حتى ١٧ إبريل/نيسان ١٩٩٦. غير أن سرغي كوفاليوف كان قد نحي عن منصبه بقرار صوت عليه البرلمان في ١٠ مارس/آذار ١٩٩٥؛ والظاهر أن الدافع وراء ذلك هو معارضته الشديدة لما وصفه بجنوح القوات الروسية لاستخدام القوة على نحو مفرط وعشوائي في جمهورية الشيشان. وفي ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ استقال سرغي كوفاليوف من منصب رئيس «اللجنة الرئيسية لحقوق الإنسان» أيضاً؛ ثم استقال معظم أعضاء هذه اللجنة هم الآخرون يوم ٥ فبراير/شباط ١٩٩٥ أو قبل هذا التاريخ.

وقد وقعت انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان في إطار الصراع المسلح في جمهورية الشيشان. والواقع أنه منذ بدء الصراع، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، أبدت السلطات الروسية ازدراء سافراً للقواعد التي تحكم الصراع المسلح وتكفل حماية المدنيين. وتشير التقديرات إلى أن عدداً يتراوح بين ٢٠ ألف و٣٠ ألف من المدنيين قد لقوا مصرعهم في هذا الصراع، قتل كثيرون منهم من جراء الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الروسية على مناطق آهلة بالسكان.

وقد ذكرت «اللجنة الرئاسية الروسية لحقوق الإنسان» أن العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الحرب في العاصمة غروزني وحدها يقدر بنحو ٢٧ ألف شخص. وقد وقع العديد من الرجال والنساء والأطفال ضحايا لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف باعتبارهم رهائن. كما وقعت حوادث التعذيب وسوء المعاملة، وبالأخص فيما يعرف باسم «معسكرات الفرز»؛ واعتقل المئات بدون محاكمة؛ وترددت ادعاءات عن وقوع حوادث اغتصاب ارتكبتها القوات الروسية.

© Anthony Suau/Network

دبابة روسية تقصف مواقع المقاتلين الشيشان في غروزني

الشيشان:
الهجوم على سرنوفودسك

تعرضت مدينة سرنوفودسك الشيشانية للقصف المدفعي في أوائل مارس/آذار ١٩٩٦؛ إذ قامت القوات الروسية بقصف المدينة بنيران المدفعية بزعم أن مقاتلي الشيشان قد أقاموا قاعدة لهم في المدينة؛ ولم تكترث هذه القوات - كسابق عهدها - بأرواح المدنيين المحاصرين في المدينة. ومن المعتقد أن عدداً يتراوح بين ١٠ آلاف و١٦ ألفاً من سكان المدينة كانوا قد فروا منها في وقت سابق، غير أن زهاء ٧٠٠٠ شخص بقوا فيها، من بينهم الكثيرون ممن نزحوا من مناطق أخرى في الشيشان بسبب الصراع الدائر فيها. وقد سقط المئات من الأشخاص بين قتيل وجريح؛ وقال شهود العيان أن جثث القتلى ظلت ملقاة في الشوارع عدة أيام، إذ تعذر على السكان نقلها ودفنها بسبب نيران القناصة المكثفة. ولم تسمح السلطات العسكرية لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول المدينة أثناء الهجوم؛ كما ورد أن القوات الروسية التي دخلت مدينة سرنوفودسك قامت بإعدام عدد من الأشخاص خارج نطاق القضاء؛ إذ ذكر أحد شهود العيان أن ثلة من الجنود استوقفوا شابة في الشارع، ثم اقتادوها إلى منزل قريب؛ وعثر على جثتها هناك في وقت لاحق.

وفي مارس/آذار وإبريل/نيسان عادت القوات الفيدرالية الروسية إلى شن مثل هذه الهجمات العشوائية على المدنيين في قريتي سماشكي وشالي الشيشانيتين.

«معسكرات الفرز»

ولم يسمح للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٥٥ عاماً بحرية مغادرة سرنوفودسك تحت أي ظرف من الظروف، وإنما نقلوا إلى ما يعرف باسم «معسكرات الفرز»، وهي معسكرات اعتقال أنشأها الجيش الروسي. وقد وردت أنباء تفيد بشيوع الضرب والتعذيب، بما في ذلك الصعق بالصدمات الكهربائية، في هذه المعتقلات أثناء الحرب الشيشانية. فقد ورد، مثلاً، أن الجنود الروس تعدوا بالضرب على رجل من إنغوشيا يدعى مغوميد مكشرييوفيتش ميريف، إذ لكموه وركلوه وضربوه بأعقاب البنادق والهراوات في مواقع مختلفة، من بينها معسكرا موزدوك وبياتيغورسك، وذلك أثناء اعتقاله في الفترة من ٢ يناير/كانون الثاني إلى ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٥؛ كما هجم عليه أحد كلاب الحراسة وعضه أيضاً. وقد أفرج عنه في نهاية الأمر مع ١٤ شخصاً آخر ورد أنهم هم الآخرين قد ضربوا أثناء اعتقالهم.

وقد ذكر آخر تقرير أصدرته «اللجنة الرئاسية الروسية لحقوق الإنسان» (عن العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥) أنه خلال الفترة السابقة ليوم ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، والتي وقعت فيها أغلب الاعتقالات، اقتيد المعتقلون من المدنيين إلى «معسكرات الفرز» حيث احتجزوا دون أن توجه إليهم أي تهمة رسمياً ودون أن تقر السلطات باعتقالهم قط. وتفيد المعلومات الرسمية أن زهاء ١٣٢٥ شخصاً قد نقلوا إلى هذه المعسكرات في الفترة بين ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ و٢٢ يوليو/تموز ١٩٩٥. ويقول الشهود أنه توجد حالياً لدى كل نقطة من نقاط التفتيش التابعة للجيش الروسي في الشيشان قائمة مشتركة بأسماء ٩٥٨ شخصاً تسعى السلطات الروسية للقبض عليهم وفرزهم»؛ وفضلاً عن ذلك فإن كل نقطة تفتيش لديها قائمة خاصة بها تتضمن أسماء المواطنين المحليين المطلوب اعتقالهم ونقلهم إلى «معسكرات الفرز».

إن منظمة العفو الدولية تهيب بجميع أطراف الصراع أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي

احتجاز الرهائن

ومن ناحية أخرى، فإن القوات الموالية للرئيس الشيشاني جوهر دودايف، الذي ورد أن الجيش الروسي قتله في إبريل/نيسان ١٩٩٦، قد ارتكبت هي الأخرى انتهاكات لحقوق الإنسان؛ ففي يونيو/حزيران ١٩٩٥ قامت مجموعة من مقاتلي الشيشان بقتل أكثر من ١٠٠ مدني في مدينة بودنوفسك الواقعة جنوبي روسيا، وذلك بعد أن احتجزوا ١٠٠٠ شخص رهائن في المستشفى المحلي. وورد أن مقاتلي الشيشان اتخذوا من بعض الرهائن دروعاً بشرية قسراً أثناء هجوم لاحق شنته القوات الحكومية الروسية على المستشفى؛ ومما يذكر أن القانون الدولي يحظر احتجاز الرهائن حظراً مطلقاً.

كما وقعت حوادث متفرقة في أوائل عام ١٩٩٦ اختطف فيها بعض الأشخاص واحتجزوا رهائن؛ ففي ٩ يناير/كانون الثاني تسللت مجموعة من مقاتلي الشيشان تسمي نفسها «الذئب الوحيد» إلى قرية كيزلیار في داغستان جنوبي روسيا، حيث استولت على المستشفى المركزي ومبنى قسم الولادة الملحق به. ثم اقتاد أفراد المجموعة سكان العمارات المحيطة بالمجمع الطبي واحتجزوهم في المستشفى عنوةً؛ وصرح زعيم المجموعة سلمان راضوييف بأنهم سوف يقتلون الرهائن ما لم تنسحب القوات الروسية من جمهورية الشيشان. وفي الوقت ذاته احتجز مقاتلو الشيشان رهائن آخرين في مصنع للمعدات الكهربائية على مقربة من العاصمة غروزني. أما الرهائن المحتجزون في كيزلیار فقد انتقل بهم مقاتلو الشيشان إلى قرية برفومايسكويا.

وقد استنكرت منظمة العفو الدولية احتجاز مقاتلي الشيشان للرهائن، وأهابت بهم أن يطلقوا سراحهم فوراً دون أن يصيبهم أي مكروه.

وفي محاولة لإنقاذ الرهائن يوم ١٩ يناير/كانون الثاني، أو نحو ذلك، شن الجيش الروسي هجوماً مكثفاً على القرية بالمدفعية والصواريخ الموجهة، فبدت وكأنها عاقدة العزم على إنهاء الأزمة الشيشانية عن طريق الهجوم العشوائي، دون مراعاة لأرواح المدنيين من سكان القرية أو الرهائن أنفسهم. ورد أن الجيش الروسي تمكن من تأمين الإفراج عن ٨٢ من الرهائن المحتجزين في برفومايسكويا؛ أما الباقون فقد أطلق مقاتلو الشيشان سراحهم فيما بعد. وظل عدد القتلى والمصابين من المدنيين غير معروف، إذ لم يسمح الجيش الروسي للصحفيين والمراقبين المستقلين بدخول القرية إلى أن قام الجنود الروس بإخلاء جثث المدنيين من الشوارع، فيما ورد.

موقف منظمة العفو الدولية

على الرغم من مبادرتي السلام اللتين جرتا في يوليو/تموز ١٩٩٥ ومارس/آذار ١٩٩٦، فقد كان الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين لا تزال مستمرة حتى مايو/أيار ١٩٩٦. ولئن كانت منظمة العفو الدولية لا تتخذ موقفاً أو آخر من أسباب أي صراع مسلح، أو من اللجوء إلى استخدام القوة في حد ذاته، فإنها تدعو جميع أطراف الصراع إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. فالمنظمة تعنى بطائفة محددة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في حالات الصراع، وتعمل على مناهضتها، ومن بينها قتل المدنيين على نحو متعمد أو عشوائي.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات الروسية على إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في الانتهاكات المتنوعة لحقوق الإنسان التي وقعت في أثناء الصراع في جمهورية الشيشان، وتقديم المسؤولين

عنها إلى ساحة العدالة. كما تحض المنظمة الحكومة الروسية على مراعاة أحكام القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين أثناء الصراع المسلح.

عقوبة الإعدام

لقد انضم الاتحاد الفيدرالي الروسي إلى مجلس أوروبا في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٦، وبذلك أصبح ملزماً رسمياً بتعليق تنفيذ جميع أحكام الإعدام ريثما يتم إلغاء هذه العقوبة تماماً في غضون ثلاث سنوات؛ وعلى الرغم من ترحيب المجتمع الدولي بهذا الالتزام، باعتباره خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فإن الإعدامات لم تتوقف، فيما يبدو؛ بل إن معدل الإعدام في روسيا لهو من أعلى معدلات الإعدام في العالم بأسره.

ففي مقابلة عقدت في أواخر مارس/آذار مع ليف رازغون - وهو كاتب في الثمانية والثمانين من عمره، سجن ١٧ عاماً في عهد ستالين؛ وهو حالياً عضو في »لجنة الرأفة الرئاسية« - قال إن السلطات الروسية لم تتوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام بعد، وإنها تقوم الآن »بتنفيذ أقصى ما تستطيع تنفيذه من أحكام الإعدام«. وورد أن ٣٠ شخصاً أعدموا في فبراير/شباط الماضي وحده؛ كما جاء في الأنباء أن الرئيس يلتسين رفض ١٥ التماساً بالرأفة في أول إبريل/نيسان، وأن السجناء المعنيين كانوا على وشك أن يعدموا.

وقد أفادت مصادر غير رسمية أن ٩٠ شخصاً أعدموا في ١٩٩٥، وإن كان الرقم الذي قدمته الحكومة إلى مجلس أوروبا هو ١٦. وقد رصدت منظمة العفو الدولية إعدام ما لا يقل عن ٢٨ شخصاً خلال عام ١٩٩٥؛ وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥ كان ٣٤ آخرون على وشك أن يعدموا بعد أن رفض الرئيس يلتسين التماسات الرأفة التي قدموها، فيما ورد. ولم يحصل على الرأفة من الرئيس في العام الماضي سوى خمسة سجناء.

ولم يكن نبأ وقف تنفيذ أحكام الإعدام كفيلاً بان ينقذ السجين نيكولاي بوجيداييف من الإعدام؛ فقد نفذ فيه حكم الإعدام يوم ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ بعد أن لبث ست سنوات في محبس المحكوم عليهم بالإعدام في الاتحاد الروسي. ومنظمة العفو الدولية تحث الحكومة الروسية على أن تعلم جميع الهيئات القضائية والحكومية ذات الصلة بأن جميع أحكام الإعدام موقوفة التنفيذ. وما برحت المنظمة تناشد السلطات مراعاة وقف التنفيذ المفروض، وأن تفي بتعهدها بإلغاء عقوبة الإعدام في غضون ثلاثة أعوام. كما تهيب المنظمة بالرئيس الروسي أن يخفف جميع أحكام الإعدام القائمة، وأن يمنح الرأفة لجميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام.

التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون

تلقت منظمة العفو الدولية العديد من الأنباء عن تعذيب وسوء معاملة المحتجزين لدى الشرطة من المشتبه فيهم جنائياً في مختلف أنحاء الاتحاد الروسي، وكذلك المحتجزين في إطار الصراع في الشيشان. وقد أشار تقرير »اللجنة الرئاسية الروسية لحقوق الإنسان« عن العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥ إلى أن ما يزيد عن ٢٠ ألفاً من موظفي وزارة الداخلية قد اتخذت ضدهم إجراءات تأديبية خلال عام ١٩٩٤، بسبب خروجهم على القانون أثناء التحقيق مع المعتقلين؛ وثمة من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن هذا الرقم لا يعكس المدى الحقيقي والخطير للانتهاكات؛ فقد كاد أن يتضاعف عدد المسؤولين الذين اتهموا باعتقال الأشخاص دون موجب قانوني، أو استخدام القوة مع الشهود والمشتبه فيهم، أو تزوير الأدلة. وانتهت اللجنة إلى أنه تحت ستار مكافحة الجريمة كان ثمة ميل نحو توسيع صلاحيات الهيئات المعنية بالحفاظ على الأمن والقانون على حساب الحقوق والضمانات الدستورية.

وباتت الأقليات العرقية بنوع خاص عرضة لانتهاك حقوقها؛ ففي ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ أتى شرطيان إلى شقة سلطان قربانوف، وهو مواطن شيشاني في الحادية والثلاثين من عمره يقيم في موسكو، وقالا له إنه مطلوب للاستجواب في مخفر الشرطة، وإنهم سوف يخلون سبيله بعد ساعتين. غير أنهم اقتاده إلى مخزن في حي كونتسيفسكي بموسكو، وما كادوا يصلون حتى خرج نحو ١٠ من رجال الشرطة من حافلة كانت واقفة بالقرب من المخزن، ثم انهالوا عليه ضرباً بالهراوات والعصي؛ وقال إنهم ظلوا يضربونه بأسلحة معدنية على مختلف أنحاء جسمه، بما في ذلك ساقاه ورأسه ووجهه.

وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، عثرت امرأة على سلطان قربانوف طريحاً في أحد شوارع ضاحية كونتسيفسكي؛ وقالت إنه كان »جريحاً وبدا وكأنه لم يبق منه إلا رمق ضعيف«؛ ورفضت الشرطة المحلية أن تساعدها، ولو أنها سمحت لها بأن تخابر ذويه. ومن ثم قام أحد أقارب سلطان بنقله إلى مستشفى مدينة موسكو رقم ١؛ وادعى قريبه أنه سمع ممرضات المستشفى يقلن إن مدير المستشفى أصدر توجيهاً بألا يعالج في المستشفى أحد من أصل شيشاني؛ وأضاف قريبه قائلاً إن سلطاناً أصله من أوسيتيا ومن ثم فقد تلقى العلاج الطبي اللازم، حيث أجريت له غرز جراحية في الوجه والرأس.

اللاجئون

لا يوجد ما يكفي من القوانين لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء؛ ولقد أصبح الكثيرون منهم عرضة لخطر إعادتهم إلى بلدان يحتمل أن يقعوا فيها ضحايا لأخطر انتهاكات حقوق الإنسان. فقد طلب إلغودجا خوتاييفيتش مسكيا، وهو من معارضي حكومة جورجيا، اللجوء السياسي في روسيا، فقبض عليه وأعيد قسراً إلى جورجيا بناءً على طلب سلطاتها. وكانت منظمة العفو الدولية

«ما دام وقف تنفيذ أحكام الإعدام الذي يقضي به مجلس أوروبا لم يعمل به بعد، فإن الآلة التي تسوق الناس إلى حبل المشنقة سوف تظل عجلاتها تدور بأقصى طاقتها»

ليف رازغون - لجنة الرأفة الرئاسية

© Bellona Foundation

الكسندر نيكيتين وزوجه (إلى اليسار) إثر القبض عليه في سنت بطرسبرغ

حالة ألكسندر نيكيتين

ألكسندر نيكيتين (الصورة أعلاه) هو ضابط متقاعد في البحرية الروسية، شارك في إعداد تقرير عن أخطار المخلفات النووية الناجمة عن الأسطول الشمالي، كلفته به منظمة نرويجية غير حكومية تعرف باسم »مؤسسة بِلّونا«. وفي ٦ فبراير/شباط ١٩٩٦ قام أفراد الجهاز المذكور بإلقاء القبض عليه في سنت بطرسبرغ؛ ومن ثم وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى بموجب المادة ٦٤ من القانون الجنائي الروسي التي تنص على أن »يعاقب الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بهذه الأفعال بالسجن مدة تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة، أو بالإعدام«. ويذكر أن القبض على ألكسندر نيكيتين يجيء في إطار نمط مطرد من الاضطهاد الذي يتعرض له المدافعون عن البيئة ممن تربطهم صلة بمؤسسة بِلّونا في روسيا. وفي ٢٧ مارس/آذار قضت المحكمة الدستورية للاتحاد الفيدرالي الروسي بعدم دستورية الأفعال التي ارتكبها جهاز الأمن الفيدرالي، والتي قيدت من حق الأشخاص المتهمين بإفشاء أسرار الدولة في اختيار من يشاؤون من المحامين.

© Moscow Center for Prison Reform

إحدى الزنزانات في معتقل «ماتروسكايا تيشينا» بموسكو الذي يحتجز فيه المتهمون على ذمة المحاكمة في اغسطس/آب ١٩٩٥ . لقد صممت هذه الزنزانة بحيث تسع ٣٥ سجيناً إلا انه قد حشر فيها ١٤٠ سجيناً في منطقة مساحتها ٧٠ متراً مربعاً، ويعد مثل هذا الاكتظاظ اللاإنساني أمراً مألوفاً في السجون الروسية. وقد كتب سجين في سجن بوتيركا بموسكو خطاباً يقول فيه: «لقد شعرت مرات عديدة بالسام الشديد، فدعوت ربي ان يقبض روحي، فإني اعتقد ان الجحيم لن يصل إلى هذه الدرجة من السوء؛ فالرب، فوق كل ذلك، رحيم على عكس ما هو عليه البشر ...»

تخشى أن يتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة إذا ما أعيد إلى جورجيا.

ظروف السجن

تسود بعض السجون، ولاسيما تلك التي يحتجز فيها المتهمون ريثما تتم محاكمتهم، ظروف بالغة السوء مما يجعلها من قبيل المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ فهي مكتظة اكتظاظاً شديداً بالسجناء، ولا توجد فيها أسرة كافية لهم مما يضطرهم إلى تناوب النوم عليها، دون فرش أو أغطية في كثير من الأحيان. ويتسم الكثير من الزنازين بالقذارة وانتشار الحشرات وسوء الإضاءة والتهوية. ونظراً لسوء ظروفها الصحية تتفشى فيها الأوبئة بسرعة، وتشيع فيها الأمراض بمختلف أنواعها مثل أمراض الرئة والدورة الدموية والأمراض الجلدية، خاصة الدرن والجرب، فضلاً عن الأمراض النفسية.

وفي يوليو/تموز ١٩٩٥ توفي ١١ سجيناً لإصابتهم بضربة حر في أحد السجون المكتظة في نوفوكوزنيتسك بإقليم كيميروفو؛ إذ حشر نحو ٢٥ شخصاً في زنازين من المفروض ألا يحتجز فيها أكثر من ١٠ أشخاص، فارتفعت درجة الحرارة بداخلها إلى ما يتراوح بين ٤٨ و٥١ درجة مئوية. وكانت قد وقعت محاولة انتحار جماعية في هذا السجن في العام الماضي احتجاجاً على ما تعرض له المسجونون من ضرب مبرح. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ كان نحو ٢٧٤٧٠٠ شخصاً محتجزين في السجون والمعتقلات في شتى أنحاء روسيا؛ ومما يذكر أن هذه السجون والمعتقلات من المفترض ألا تسع أكثر من ١٧٣٨٠٠ سجيناً؛ وقد لبث بعض السجناء سنوات تحت وطأة هذه الظروف قبل أن يمثلوا أمام المحاكم.

سجناء الرأي والمعترضون على الخدمة العسكرية بدافع من الضمير

لا تزال لا توجد خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية؛ وهذه الأخيرة إجبارية في روسيا في الوقت الحالي حيث تفرض على كل رجل يتراوح عمره بين ١٨ و٢٧ عاماً. ومن الجدير بالذكر أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقر بالاعتراض الضميري على الخدمة العسكرية، وتعتبره ممارسة مشروعة للحق في حرية الفكر والضمير والدين؛ كما أن الدستور الروسي نفسه يعترف بهذا الحق. ومع ذلك فإن البرلمان لم يستحدث بعد التشريعات اللازمة لإقرار هذا الحق في الواقع الفعلي، ولم يقم بتعديل قانون الجنايات إعمالاً لهذا النص الدستوري؛ ومن ثم لا يزال الشباب الممتنعون عن أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير عرضة لأن يودعوا السجن. وقد جرت محاولة لإقرار قانون ينص على خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية، وكانت نتيجتها أن غالبية

في يوليو/تموز ١٩٩٥ توفي ١١ سجيناً من أثر «ضربة حر» في أحد السجون المكتظة

نواب البرلمان صوتوا ضد هذا القانون؛ إلا أنه من الجائز سن قانون بموجب مرسوم رئاسي.

ومن الحالات التي أثارت قلق منظمة العفو الدولية حالة فاديم هسي، البالغ من العمر ١٨ عاماً، والذي قبض عليه في ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ بسبب محاولته تسجيل اعتراضه على الخدمة العسكرية بدافع من الضمير؛ وقد وجّهت إليه تهمة «التهرب من الاستدعاء العادي للخدمة العسكرية العاملة»، بموجب المادة ٨٠ من القانون الجنائي للاتحاد الفيدرالي الروسي .

وكان فاديم هسي قد قدم التماساً إلى مكتب التجنيد العسكري بضاحية نوغينسك في موسكو، في ٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، يطلب فيه تكليفه بخدمة مدنية بدلاً من الخدمة العسكرية؛ وتردد أن المفوض العسكري للمنطقة قبل التماس فاديم، ولكنه أرسل إليه أمر استدعاء لتأدية الخدمة العسكرية اعتباراً من ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦؛ فرفض التوجه إلى نقطة التجنيد التي حددت له. وفي ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ نظرت محكمة نوغينسك الإقليمية في الدعوى التي رفعها فاديم هسي للطعن في أمر استدعائه للتجنيد؛ وورد أن رجال الشرطة ألقوا القبض عليه وهو في شقته في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. ولما وصل إلى مخفر الشرطة أطلعوه على أمر القبض عليه الذي أصدره المدعي العام لإقليم نوغينسك. وقد عدته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي، وطالبت بالإفراج عنه فوراً وبلا شروط؛ وتم الإفراج عنه يوم ١٣ مارس/آذار أو نحو ذلك.

وأياً كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في يونيو/حزيران ١٩٩٦، فإن منظمة العفو الدولية تناشد الرئيس الروسي المنتخب والحكومة الروسية أن يضعا في مقدمة أولياتهما العمل على تحسين وضع حقوق الإنسان في روسيا، سواءً في وقت السلم أم في إطار الصراع المسلح في جمهورية الشيشان. كما تحث المنظمة حكومة الاتحاد الروسي أن تضع استراتيجية لمراعاة وتنفيذ ما أخذته على نفسها من تعهدات عندما قُبل الاتحاد الروسي عضواً في مجلس أوروبا في فبراير/شباط ١٩٩٦، إزاء طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. وتدعو المنظمة الحكومة إلى التعاون الوثيق مع الهيئات الدولية ذات الصلة والمنظمات الوطنية غير الحكومية لوضع برنامج شامل للعمل على تنفيذ جميع التزامات الحكومة بشأن حقوق الإنسان. ويشمل ذلك ما يلي:

- وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام، وإلغاء هذه العقوبة تماماً في غضون ثلاثة أعوام.
- وضع حد للتعذيب وسوء المعاملة.
- إصلاح النظام القانوني والقضائي.
- حماية الأقليات الوطنية.
- العمل على تحسين الأوضاع في المعتقلات.
- سن قانون يتيح خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية.
- احترام حرية التجمع وحرية الدين.
- الإفراج عن جميع سجناء الرأي ومحاكمة السجناء السياسيين ومن يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي محاكمة عاجلة دون إبطاء.

مناشدات عالمية

إيران

يقضي الشيخ مكي أخوند حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، صدر إثر محاكمة جائرة، ويُعتقد أنه حُكم عليه أيضاً بالجلد ٧٥ جلدة، ويُحتمل أن يكون من سجناء الرأي. وقد احتُجز في عزلة عن العالم الخارجي خلال الفترة الأولى من اعتقاله، ويُقال إنه تعرض لتعذيب شديد.

والشيخ مكي أخوند متزوج ولديه ثلاثة أطفال صغار، ويبلغ من العمر ٣٠ عاماً، وأُلقي القبض عليه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤ . وبعد أن أمضى نحو ستة أشهر قيد الحبس الانفرادي، أُجريت له محاكمة جائرة أمام «المحكمة الخاصة لعلماء الدين»، حيث وُجهت إليه تهم تتعلق، على ما يبدو، بصلاته بآية الله شيرازي، وهو أحد كبار الفقهاء الإيرانيين، فضلاً عن تبنيه لآرائه. والجدير بالذكر أنه أُلقي القبض، خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، على عشرات من أتباع بعض الفقهاء البارزين في إيران، ومن بينهم ما لا يقل عن ٢٣ من أتباع آية الله شيرازي. وقد أُطلق سراح بعضهم، بينما لايزال البعض الآخر رهن الاعتقال لاستجوابهم، كما مثل آخرون للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام بالسجن.

وتفيد الأنباء أن الشيخ مكي أخوند يعاني من أمراض عديدة، من بينها مرض القلب، وارتفاع ضغط الدم بالإضافة إلى قرح ومتاعب في الأعصاب. ومع ذلك، لم يُسمح له بالاستعانة بطبيب أو بمحام من اختياره. ويُعتقد أنه في حاجة ماسة لرعاية طبية على وجه السرعة.

◆ **يُرجى كتابة** مناشدات تدعو إلى إيضاح

الشيخ مكي اخوند

أسباب القبض على الشيخ مكي أخوند وطبيعة التهم الموجهة إليه على وجه الدقة، وتطالب بأن يُعامل معاملة إنسانية، وأن يُوفر له العلاج الطبي الملائم، وبأن يُطلق سراحه إذا كان محتجزاً كسجين رأي، كما تحث السلطات على إجراء تحقيق على وجه السرعة فيما زُعم من تعرضه للتعذيب، وتُوجه المناشدات إلى:

المرشد الروحي لجمهورية إيران الإسلامية/ آية سيد علي خامنئي/ رئاسة الجمهورية/ طريق فلسطين/ تقاطع آذربيجان/ طهران/ جمهورية إيران الإسلامية.

فيتنام

دونغ توي Dong Tuy، سجين رأي يبلغ من العمر ٦٣ عاماً، وحالته الصحية سيئة للغاية، ومن ثم فهو في حاجة ماسة لرعاية طبية على وجه السرعة. وكان قد حُكم عليه، في ١٢ أغسطس/آب ١٩٩٥، بالسجن لمدة ١١ عاماً، بعد أن أمضى من قبل ١٣ عاماً رهن الاعتقال، خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٨، بسبب آرائه السياسية السلمية. وتطالب منظمة العفو الدولية بتوفير الرعاية الطبية الملائمة له، وبالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

وقد ظل دونغ توي منذ حبسه يعاني مجموعة من الأمراض، التي سببتها أو ساعدت على تفاقمها ظروف الاعتقال القاسية، ومن بينها متاعب في المعدة والرئة، والجرب، ومرض النوم (البري بري)، وارتفاع ضغط الدم، وضعف التركيز، فضلاً عن ارتعاش الأطراف.

وكان دونغ توي يشغل منصب نائب رئيس «حركة توحيد الشعب وبناء الديمقراطية»، وهي منظمة شُكلت في عام ١٩٩٢ وتنادي بإجراء إصلاحات سياسية بالطرق السلمية في فيتنام. وقد قُبض عليه مع ثمانية آخرين من أعضاء الحركة، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣، بينما كانوا يحاولون تنظيم مؤتمر دولي عن التنمية والديمقراطية في مدنية هومشي منه، ووجهت إليهم تهمة «محاولة الإطاحة بالحكومة»، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين أربع سنوات و١٥ سنة. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أنه لم يتوفر لهم محاكمة عادلة. وقد تأيدت الأحكام لدى الاستئناف. وذكرت الأنباء أن المتهمين سُئلوا عما إذا كانوا يرغبون في التماس الرأفة، فأجابوا أنهم لا يريدون سوى العدالة.

◆ **يُرجى كتابة** رسائل تعبر عن القلق العميق على صحة دونغ توي، وتطالب بإطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط، وتُوجه الرسائل إلى:

President Le Duc Anh/Office of the President/ 36 Ngo Quyen/ Ha Noi/ Socialist Republic of Viet Nam.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

علي ساديو Ali Sadriu، من النشطاء السياسيين ذوي الأصل الألباني في مقاطعة كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اعتُقل في ٦ مارس/آذار ١٩٩٦، بعد أن انهال عليه ضباط الشرطة ضرباً حتى فقد الوعي، ثم احتُجز في بلدة أروشيفاك، وجرى استجوابه بخصوص أنشطته باعتباره من القيادات المحلية في «رابطة كوسوفو الديمقراطية»، وهي الحزب السياسي الرئيسي لذوي الأصل الألباني في كوسوفو.

وورد أن ضباط الشرطة الذين قاموا بضرب علي ساديو قد أخبروه عدة مرات أنه يتعين عليه الرحيل من المقاطعة. وقد أُطلق سراحه في نفس اليوم دون توجيه تهمة إليه، وكان في حالة صحية سيئة للغاية، حيث ورد أنه كان يعاني من كدمات شديدة في جميع أجزاء جسمه، وبالأخص في منطقة الكليتين، مما استدعى علاجه طبياً. وورد أن هذه هي المرة السادسة التي يُعتقل فيها علي ساديو، ويتم استجوابه بشأن أنشطته السياسية.

والجدير بالذكر أن «رابطة كوسوفو الديمقراطية» تطالب بأن تكون مقاطعة كوسوفو، التي يشكل ذوو الأصل الألباني فيها ما يزيد عن ٨٥ بالمئة من السكان، دولةً مستقلة، وقد دأبت على انتهاج وسائل سلمية لتحقيق هذا الهدف. وكثيراً ما يكون النشطاء السياسيون من ذوي الأصل الألباني في كوسوفو هدفاً للمضايقات أو المعاملة السيئة من جانب بالشرطة.

وقد اضُّطر كثيرون من ذوي الأصل الألباني في مقاطعة كوسوفو إلى الرحيل هرباً من الاضطهاد. كما تتواتر أنباء عديدة تفيد بلجوء ضباط قوات الشرطة، التي يشكل الصرب أغلبية أفرادها، إلى تهديد ذوي الأصل الألباني وحثهم على الرحيل عن المقاطعة.

◆ **يُرجى كتابة** مناشدات تطالب بإجراء تحقيق وافٍ ونزيه على وجه السرعة بخصوص ما ورد عن تعرض علي ساديو لمعاملة سيئة على أيدي ضباط الشرطة في بلدة أردشيفاك، في ٦ مارس/آذار، كما تدعو إلى تقديم المسؤولين عن هذه المعاملة السيئة إلى ساحة العدالة. وتُرسل المناشدة إلى:

Slobodan Milosevic/ President of the Republic of Serbia/ Adricev venac 1/ 1100 Beograd/ Yugoslavia.

تحديث

أطلق سراح **كلثوم أحمد لعبيد الونات**، التي عُرضت حالتها في عدد مايو/أيار من *النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية*، بالإضافة إلى خمسة آخرين من سجناء الرأي الصحراويين. وكان قد قُبض على هؤلاء الستة في أعقاب مظاهرات اندلعت في بلدة سمارة ومدن أخرى بالصحراء الغربية للمطالبة بالاستقلال؛ وكان كل منهم ينفذ حكماً بالسجن ٢٠ عاماً أصدرته المحكمة العسكرية المغربية في يوليو/تموز ١٩٩٣ .

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الفيلولة دون إعدام شخص.

الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

تنبيه: لا يجوز للأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

مبعوثو منظمة العفو الدولية إلى غواتيمالا يطالبون السلطات بمحاكمة أفراد القوات المسلحة أمام محاكم مدنية

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة غواتيمالا، في مارس/آذار ١٩٩٦، وأجرى أبحاثاً لتقصي الوضع الحالي لحقوق الإنسان في البلاد. وخلال الزيارة التي استغرقت ٢٠ يوماً، توجه الوفد إلى مدينة غواتيمالا سيتي، ومديريات كويتزالتينانغو، وإلكيتشي، وألتا، وباخبيراباز، حيث التقى مع عدد من أعضاء المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، وأعضاء «بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وضع حقوق الإنسان في غواتيمالا»، وبعض المسؤولين في مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام لحقوق الإنسان.

كما أجرى الوفد مقابلات مع بعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والراهنة، بما في ذلك ضحايا المذابح التي وقعت خلال عقد الثمانينيات. وزار الوفد مواقع لاستخراج جثث الضحايا، حيث عُثر على مقابر سرية تحوي رفات مئات الضحايا الذين لقوا حتفهم خلال حملات مكافحة التمرد التي شنها الجيش. ويُذكر أن هذه الحملات أسفرت عن إعدام آلاف المدنيين خارج نطاق القضاء، على مدار العشرين عاماً الماضية، وكان معظم الضحايا من السكان الأصليين. وقد علم وفد المنظمة من مسؤولي مكتب النائب العام لحقوق الإنسان أنه يجري حالياً بحث ما يزيد عن ٤٠ شكوى رسمية، كما استُخرجت بالفعل جثث بعض الضحايا. وفي مقابلة مع وفد المنظمة، أعربت زوجة أحد ضحايا المذبحة عن شعورها إزاء ما يحدث بقولها: «مادمنا نقوم باستخراج جثث الضحايا، فلن يكون بوسع قاتلي زوجي ، الذين يعيشون في منزل مجاور، أن يضحكوا في وجهي هازئين بعد اليوم».

إلا أن الوفد لم يلمس أدلة تُذكر على حدوث تقدم في التحقيقات القضائية بخصوص هذه المذابح، بما يؤدي إلى تقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. فمن الناحية العملية، تولى أقارب الضحايا وبعض الأطباء الشرعيين المستقلين وأعضاء المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان جميع الإجراءات المتعلقة باستخراج الجثث من المقابر السرية.

كما وثّق وفد منظمة العفو الدولية بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت مؤخراً، ومن بينها حالات تهديد وترهيب من جانب أفراد في القوات المسلحة أو في «لجنة الدفاع المدني الطوعي»، التي شكلها الجيش، وكانت تُعرف من قبل باسم «دورية الدفاع المدني»، بالإضافة إلى «المفوضين العسكريين» وهم مدنيون يعملون لحساب القوات المسلحة. ومن بين الذين تستهدفهم هذه الانتهاكات دعاة حقوق الإنسان، والمحامون، وأعضاء النيابة، وأقارب الضحايا الذين قدموا شكاوى ضد أفراد القوات المسلحة الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان. كما استهدفت الانتهاكات أشخاصاً آخرين، منهم على سبيل المثال بينيشيوباتشيكو، وهو صحفي في إذاعة «راديو سوتارا»، واختُطف في ٢٨ فبراير/شباط ١٩٩٦، حيث تعرض للتعذيب، وذلك بعد أن أدان تورط قوات الأمن في حوادث اختطاف وسرقة سيارات. وقد أُطلق سراحه في نفس اليوم.

وجاءت زيارة وفد منظمة العفو الدولية إلى غواتيمالا بعد شهرين فقط من تولي الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، وبعدما أعلن الرئيس الجديد ألفارو أرزو، في خطاب تنصيب، أن التصدي لظاهرة إفلات الجناة من العقاب يمثل أحد الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية تقترح اتخاذ إجراءات محددة لمواجهة مشكلة الإفلات من العقاب القائمة منذ عهد بعيد في غواتيمالا. ومن بين الإجراءات المقترحة إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات الموجودة حالياً بما يتيح أن تتولى المحاكم المدنية، بدلاً من المحاكم العسكرية، نظر جميع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي زُعم أن أفراد القوات المسلحة قد ارتكبوها ضد أشخاص مدنيين. إذ إن المنظمة تتشكك في نزاهة وحياد المحاكم العسكرية عند نظر قضايا ضد أفراد عسكريين اتُهموا بارتكاب تلك الانتهاكات، حيث أن القضاة العسكريين يتلقون رواتبهم من ميزانية وزارة الدفاع، حسبما ورد، وكثيراً ما يكونون هم أنفسهم أفراداً عاملين في القوات المسلحة يعيشون في قواعد عسكرية.

نصب تذكاري لضحايا المذبحة التي وقعت في ريو نغرو بمديرية باخابيراباز في عام ١٩٨٢، وقُتل خلالها أكثر من ٢٠٠ شخص.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من اجل حقوق الإنسان في شتى انحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور ادناه.

المحكمة الجنائية الدولية

أول محاكمات أمام محكمة جنائية دولية منذ ٥٠ عاماً

بدأت في لاهاي، في ٧ مايو/أيار ١٩٩٦، جلسات أول محاكمة تجري أمام محكمة جنائية دولية، منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو؛ حيث مثل دوسان تاديتش، الذي كان يعمل حارساً فيما زُعم أنه أحد «معسكرات الموت» التي أقامها صرب البوسنة، أمام «المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة»، والتي أنشأتها الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تبدأ في تنزانيا، في يوليو/تموز ١٩٩٦، جلسات المحاكمات أمام «المحكمة الجنائية الدولية المعنية برواندا»، والتي شكلتها الأمم المتحدة أيضاً.

ويُذكر أن أعضاء منظمة العفو الدولية قد ساندوا عمل هاتين المحكمتين، منذ أن قرر مجلس الأمن تشكيلهما في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ . ومابرحت المنظمة تدعو حكومات العالم إلى سن القوانين اللازمة التي تتيح التعاون مع هاتين المحكمتين، وإلى توفير التمويل الكافي لهما على المدى البعيد.

بحلول مايو/أيار ١٩٩٦، كانت الدول التي أقرت قوانين تتيح للقضاة وأفراد الشرطة فيها أن يتعاونوا مع «المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة» هي: إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالتعاون مع «المحكمة الجنائية الدولية المعنية برواندا»، كانت الدول التي أقرت قوانين لهذا الغرض هي: أستراليا، والدانمرك، وسويسرا، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.. وفي الوقت نفسه أبلغت حكومات كل من سنغافورة، وفنزويلا، وكوريا الجنوبية هيئتي المحكمتين بأن التعاون معهما لا يتطلب إصدار تشريعات خاصة.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM.

قيمة الاشتراك ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً امريكياً) لـ ١٢ عدداً. الترقيم الدولي 0308 6887 – رقم الوثيقة: NWS 21/06/96